# أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية (2002-2015)

*يوسف احمد الخزاعله**


## ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الموقع الجغرافي للدولة التركية، وأثره في السياسة الخارجية، خلال الفترة الزمنية الواقعة من عام 2002 وهي الفترة التي وصل فيها حزب العدالة والتنمية إلى السلطة_ حتى عام 2015، وتم اعتماد مفهوم الموقع الجغرافي (متغيراً مستقلاً) ومفهوم السياسة الخارجية (متغيراً تابعاً) بحيث يتأثر المتغير الثاني بالأول.كما انطلقت الدراسة من سؤال محوري هو: إلى أي مدىً يؤثر الموقع الجغرافي في سياسة الدولة الخارجية؟ وتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة تمت الإجابة عنها في معرض هذه الدراسة، وتمثلت الفرضية الرئيسة بوجود علاقة ارتباطية بين الموقع الجغرافي والسياسة الخارجية، حيث سعت الدراسة لاختبارها، وفي سبيل السير بالدراسة في الطريق العلمي الصحيح، استخدم الباحث التكامل المنهجي، منهج المورفولوجي والمنهج الوظيفي، وخلصت الدراسة إلى أن الموقع الجغرافي الجيوسياسي للدولة يؤثر تاثيراً مباشراً في السياسة الخارجية لا سيما إذا كان موقعاً غنياً وفريداً كما هو الواقع التركي حالة الدراسة.


**الكلمات الدالة:** السياسة الخارجية التركية، الموقع الجغرافي الجيوسياسي، سياسة تصفير المشاكل، الدولة التركية.

## المقدمـة

يلعب الموقع الجغرافي دوراً مؤثراً في نشاط الدولة وسلوكها السياسي، فمن خلاله يمكن معرفة المجال الحيوي لسياسة الدولة الخارجية، فهناك مواقع تسهم في إضعاف الدول نظرا لعدم تمتعها بمنافذ بحرية تستطيع من خلالها الاتصال بالعالم الخارجي، أو التحكم بتجارتها الخارجية، فهي تحرس على أن تقوم بكسب ود الدول البحرية لضمان سهولة تجارتها الدولية، في حين تزداد التجارة الخارجية والتسويقية للدول التي تمتلك منافذ بحرية يزيد حجم تجارتها الخارجية والتسويقية، وبالتالي تستطيع توجيه سياستها الخارجية توجيها من شانه تحقيق مصالحها وإكسابها مكانة دولية متقدمة على الساحة الدولية.

ومن هنا كان من الضروري الوقوف على الموقع الجغرافي للدولة التركية ومدى التأثير الذي يلعبه في سياستها الخارجية، فيعد الموقع الجغرافي التركي من أكثر المواقع تميزا في العالم، فهو نقطة التقاء القارات الأسيوية والأوروبية والإفريقية، ومطل من ثلاث جهات على منافذ بحرية، ويمتلك سواحل بحرية واسعة أسهمت في حرية تجارتها وزيادة قوتها، بالإضافة إلى سيطرتها على ممرين مائيين وهما البسفور والدردنيل، كما تحاط تركيا بدول مجاورة تتبع أيديولوجيات متعددة تجعلها تتعامل بحذر في سياستها الخارجية.

وأدرك حزب العدالة والتنمية مُنذ وصوله إلى الحكم في الجمهورية التركية أهمية البُعد الجغرافي في سياسته الخارجية، وحرر الرؤية الجيوسياسية التي كانت حبيسة القوالب الضيقة والجامدة، فانتهج سياسة مرنة بعيدة عن الأحكام المسبقة، فعمل على توزيع سياسته الخارجية مع دول العالم، لإنهاء الخلافات التاريخية التي كانت قائمة مع دول الجوار للوصول إلى (صفر مشاكل)، وإن تصبح تركيا حسب الرؤية الجديدة دولة مركزية وليسَ جسرا الهدف منه أن تبقى دولة محورية، فعززت علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية، ودول الشرق الأوسط، ودول آسيا والقوقاز ودول البلقان.

### أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة العلمية من خلال بيان دور الموقع الجغرافي في تحديد حجم قوة الدولة، حيث يترتب على الموقع الجغرافي تحديد المجال الحيوي لسياسة الدولة الخارجية، كما أنها تؤثر في مدى الخيارات المتاحة للدولة في مجال سياستها الخارجية، ويعتبر عالم الجغرافيا هالفورد ماكيندر من أبرز الذين تناولوا تأثير الموقع الجغرافي في السياسة الخارجية، حيث يرى أن الدول التي تسيطر على إقليم ما يؤدي ذلك إلى سيطرتها على أقاليم أخرى.

وتكمن أهمية الدراسة العملية في تقديم رؤية تحليلية عن أثر الموقع الجغرافي للدولة التركية بجوانبها المتعددة على سياستها

* الجامعة الهاشمية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/9/4، وتاريخ قبوله 2016/10/24.

 © 2018 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

الخارجية، والتي تتميز بوقوعها على مراكز الصراع وساحات العبور، بالإضافة إلى الموقع الفلكي الذي وفر لها مناخاتٍ مُتنوعة، وتنوع في التركيبة الجيولوجية.

ونظراً لامتلاكها لهذا الموقع الفريد عمل حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة عام 2002، على استثمار هذا الموقع وصياغة علاقات خارجية لتجاوز فكرة الجسر التي كانت مسيطرة في الحقب الماضية من تاريخ الجمهورية التركية لتكون دولة مركزية، كما أدى إلى توزيع سياستها الخارجية مع كافة الدول التي ترتبط معها بمصالح كالولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط ودول آسيا الوسطى والقوقاز ودول البلقان. واتصفت السياسة الخارجية بالمرونة لتصفية مشكلاتها الخارجية.

**مشكلة الدراسة:**

يعد الموقع الجغرافي لأي دولة من الدول عاملاً مهماً من عوامل قوتها، فهو الذي يحدد وزنها الفعلي ويرسم دورها في تحركها على الساحة الدولية، فوقوع الدولة على طرق التجارة البرية والبحرية يزيد من أهميتها ويعزز قوتها الاقتصادية والسياسية وسيطرتها على الملاحة الدولية، مما ينعكس على سياسة الدولة الخارجية، كما هو الحال في موقع تركيا حيث إنها تتوسط قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، وتعد دولة بحرية مما يرفع من مكانتها في الخارطة السياسية، فتحدها المياه من ثلاث جهات وتسطير على ممرين مائيين، وهما البسفور والدردنيل.

ووفقاً لما تقدم فإن الدراسة تحاول الإجابة عن سؤال محوري وهو: إلى أيّ مدىً يؤثر الموقع الجغرافي في سياسة الدولة الخارجية؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى أثر موقع تركيا بين قارات العالم الثلاث في تنوع سياستها الخارجية؟
- ما السياسة الخارجية التي انتهجها حزب العدالة والتنمية التركي للقضاء على المشكلات العالقة؟
- كيف استطاع حزب العدالة والتنمية توزيع سياسته الخارجية على أكبر عدد ممكن من الوحدات الدولية؟
- إلى أي مدى استطاعت السياسة الخارجية التركية أن تلعب دوراً في تأمين مصالحها الخارجية؟

**الحدود الزمنية:**

تبدأ الدراسة من عام 2002 وهو التاريخ الذي وصل فيه حزب العدالة والتنمية إلى مقاليد الحكم في تركيا، وعمل منذ وصوله على الاهتمام بالموقع الجغرافي الفريد والمتنوع للدولة التركية، كأداة تأثير في سياسته الخارجية، وكانت نهاية الدراسة في عام 2015 لانتهاء الولاية الثالثة لحكم الحزب للبلاد.

**فرضية الدراسة:**

تقوم الفرضية الرئيسة التي تسعى هذه الدراسة لاختبارها على أن الاهتمام بالموقع الجغرافي من قبل الممثلين الرسميين في الدولة يؤثر إيجاباً في السياسة الخارجية للدولة ويجعلها أكثر فعالية ونشاطاً على الساحة الإقليمية والدولية، وعليه فإن الفرضية المحورية تكون بوجود:

- علاقة ارتباطية بين الموقع الجغرافي والسياسة الخارجية.

ويتفرع عن هذه الفرضية فرضيات تسهم في معالجة الدراسة البحثية، وهي:

- هناك علاقة إيجابية بين الموقع الجغرافي للدولة التركية ونشاط سياستها الخارجية.
- هناك علاقة إيجابية بين رؤية حزب العدالة والتنمية في أن تصبح تركيا دولة مركزية لا جسراً وسياسة تصفير مشكلاتها في علاقتها مع الدول.
- هناك علاقة إيجابية بين موقع تركيا البحري وبين اكتسابها أهمية إستراتيجية تزيد من فعالية سياستها الخارجية وظهورها كقوة إقليمية.

**متغيرات الدراسة:**

- المتغير المستقل: الموقع الجغرافي للدولة التركية، بما يتميز به من توسطة لقارات العالم الثلاث: آسيا وأوروبا وإفريقيا وإحاطته بالمياه من ثلاث جهات، بالإضافة إلى سيطرته على أهم مضائق مائية في العالم.
- المتغير التابع: السياسة الخارجية النشطة وفق رؤية حزب العدالة والتنمية، إذ الهدف منها لعب أدوار قيادية في المجالين الإقليمي والعالمي.

**تحديد المفاهيم:**

تلعب المفاهيم دوراً مهماً في البحث العلمي، إذ تجعل الباحث يسير في بحثه باتجاه الطريق الصحيح لذلك تقتضي الضرورة المنهاجية أن يتناول الباحث المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة.

**أولا: الموقع الجغرافي:**

يقصد بالموقع الجغرافي: موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض وهو ما يعرف بالموقع الفلكي، وموقعها بالنسبة لليابسة والماء، وبالنسبة للدول المجاورة (هارون، 2003).

وهناك من تناول الموقع الجغرافي على أنه: مقدار إشراف الدولة على البحار من عدمه، ومدى قربها وبعدها من مناطق الموارد الحيوانية والأسواق الاستهلاكية، ومدى التعرض للظواهر الجوية وأثر هذه الظواهر في الإنتاج، ويتضمن كذلك استعداد الإقليم للتوسع في شؤون المواصلات كالطرق والموانئ والمطارات، وقواعد الصواريخ (الهيتي، 2000).

وينظر باحث آخر إلى الموقع الجغرافي على أنه: الموقع الذي يحدد الدولة بالنسبة لليابسة والماء وموقعها على الأرض من خلال خطوط الطول ودوائر العرض، وموقعها بين الدول الأخرى (خاطر، 2010).

ويرى الباحث أن مفهوم الموقع الجغرافي يقوم على ثلاثة اعتبارات، أولها: موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض والذي ينعكس بشكل أساس على الأوضاع المناخية، فتعدد دوائر العرض يعني؛ التنوع في الخصائص المناخية للوحدة السياسية، والثاني: موقع الدولة بالنسبة لليابسة والماء، فتتعاظم أهمية الدول التي تطل على البحار لسيطرتها على طرق المواصلات والتجارة العالمية، وثالث: موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة التي تشاركها الحدود السياسية.

**السياسة الخارجية:**

لا يوجد اتفاق بين منظري السياسة الخارجية حول تعريفها، فتعدد التعريفات بتعدد من تناولوها:

فهناك من يعرف السياسة الخارجية بأنها: تلك الأعمال المعبر عنها في شكل تعليمات منصوص عليها صراحة، وينفذها الممثلون الحكوميون بالنيابة عن مجتمعاتهم ذات السيادة، وموجهة بوضوح نحو أهداف وظروف وفاعلين حكوميين وغير حكوميين، يقبعون فيما وراء مجال الشرعية الإقليمية لتلك المجتمعات (Carlsnsea, 1980).

في حين يرى محمد سليم السيد السياسة الخارجية إنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي (سليم، 1989).

ويعرفها فهمي عبد القادر أنها: مجموعة سلوكيات، يكون مصدرها الدولة وهذا السلوك يوصف بأنه خارجي، ذلك أنه موجه إلى الغير من وحدات النظام الدولي (عبد القادر، 2009).

ويخلص الباحث إلى تعريف السياسة الخارجية بأنها: نشاط الدولة العلني سواء أكان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً، والموجه تجاه البيئة الدولية والصادر عن ممثلين رسميين في الدولة، الغرض منه تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية.

**منهج الدراسة:**

تكتسب قضايا المنهج في حقل العلوم السياسية أهمية كبيرة إلى الحد الذي يمكن القول معه إن العلم بمنهجه قبل أن يكون بموضوعه (عبد الرحمن، 1998)، وعليه فقد اقتضت الدراسة استخدام التكامل المنهجي بالاعتماد على منهجين الأول: المورفولوجي، والآخر: الوظيفي.

**أولا: المنهج المورفولوجي:**

أولا: المنهج المورفولوجي: وضع أساس هذا المنهج هارتسهون والذي يركز على تحليل العلاقات الداخلية والخارجية للوحدة السياسية، التي تشمل العلاقات الداخلية القلب (نواة الدولة) والمناطق الحضارية والثقافية والسكان، أما العلاقات الخارجية التي يُعنى بها منهج الموفورجي في: المساحة والشكل والموقع والحدود (السماك، 1998).

وسيحاول الباحث توظيف هذا المنهج من خلال دراسة جغرافية الجمهورية التركية الداخلية والممثلة بمنطقة القلب والمناطق الحضارية والتركيبة السكانية. أما ما يتعلق بالعلاقات الخارجية فسيتم تناولها في الفصل الأول من هذه الدراسة، كمساحة الدولة وموقعها الجغرافي الفريد بتوسطها قارات العالم الثلاث وحدودها التي تحدها المياه من ثلاث جهات، وتسيطر على أهم نقاط الملاحة البحرية في العالم، التي سوف يتم التركيز عليها.

**المنهج الوظيفي:**

يُعد من أبرز منظري المنهج الوظيفي الجغرافي الأمريكي ريتشارد هارتسون، حيث أَوْلَى اهتماماً كبيراً لوظيفة الدولة وأثرها في التغيرات الجغرافية، أو أثر العوامل الجغرافية في اتخاذ القرار السياسي وتوجهات الدول السياسية، ويهتم من يتبع هذا المنهج بدراسة ما يلي: أولاً: وظيفة الدولة الداخلية، وهي الخطوات والسبل التي تقوم بها الحكومات لتثبت كيانها كدولة مستقلة، وتأكيد دور القلب الحيوي للدولة والعمل على تعزيز مبررات وجود الدولة، ثانياً: وظيفة الدولة الخارجية، التي تتعلق بالعلاقات المكانية مع الدول المجاورة كالحدود وأنواعها ومشاكلها، وسياسة الدولة الخارجية ومدى نجاحها وفشلها، والعلاقات الإستراتيجية للدولة، التي تتضمن تحليل عوامل قوة الدولة (دويكات، 2002).

وفي ضوء معرفة ما يهتم به المنهج الوظيفي سيحاول الباحث توظيفه من خلال التطرق إلى السياسات التي اتخذها حزب العدالة والتنمية باستثمار الموقع الجغرافي، بالعمل على توسيع دائرة علاقاته الخارجية والتأكيد على المركزية الإقليمية للدولة

التركية وتجاوز فكرة الجسر، وانتهاج سياسة تصفير المشاكل مع محيطها الإقليمي والعالمي، واتّباع سياسة خارجية قائمة على أساس تبادل المصالح مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط ودول آسيا الوسطى والقوقاز ودول إقليم البلقان.

**الدراسات السابقة:**

في إطار الإشارة إلى الدراسات السابقة فقد قام الباحث بمسح لعدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وهي على النحو الآتي:

**1- دراسة (هادي أحمد مخلف 1994) أهمية الموقع الجغرافي في حياة الكيانات السياسية (الدول) دراسة تطبيقية على تركيا (مخلف، 1992).**

بدأت الدراسة بالحديث عن أهمية الموقع الجغرافي وإسهامه في زيادة قوة الدولة، وأظهرت الموقع الفريد الذي تحتله تركيا على الخارطة السياسية، ومحاولة جذبها إلى صفها من قِبل القوى المحيطة بها فهي متصلة مع دول البلقان ومرتبطة مع دول أوروبا الغربية بالسوق المشتركة ومع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها متصلة مع الاتحاد السوفياتي سابقا من خلال البحر الأسود والتيار الإسلامي من الشرق.

وخلصت الدراسة إلى أن موقع تركيا الجغرافي قد أسهم بشكل فاعل في إعطائها أهمية استثنائية في جانبين متضادين، جانب يتعلق بالمردودات الاقتصادية والتجارية، وآخر يتعلق باعتبار تركيا ميدانا لصراع دولي بين قوى دولية كبيرة.

**2- دراسة (محمد عبد العاطي 2009) (محرر) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج.**

أنجزت هذه الدراسة بمشاركة من الباحثين الأتراك والعرب وقد تناولت التطورات، والتغييرات البنيوية التي حدثت في تركيا على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002، وألقت الدراسة نظرة عامة على عناصر القوة الصلبة والناعمة وعلى مكونات المجتمع التركي من أعراق وأديان ومذاهب، وكيف استطاع الحزب أن يحقق تنمية اقتصادية بفترة وجيزة، والعمل على الحد من صلاحيات المؤسسة العسكرية، وتم إيضاح طبيعة العلاقة بين الإسلام والعلمانية.

وخُصَصَ الجزء الثاني من الدراسة للحديث عن السياسة الخارجية التركية تجاه أوروبا وآسيا الوسطى والدول العربية، وانتهت بعرض السيناريوهات المستقبلية لمسيرة المفاوضات التركية الأوروبية.

**3- دراسة (زيا ميرال وجوناثان باريس 2010) تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية**

تقوم هذه الدراسة على تحليل الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية، وتحليل سلبيات السياسة الخارجية وإيجابياتها التي يعتمدها حزب العدالة والتنمية على الوضع الداخلي التركي، وعلى صورة تركيا في العالم وخصوصا في عيون الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والغرب.

وقد تناولت الدراسة خيبة الأمل التي أصابت الأتراك حول عدم نجاح الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والمخاوف الغربية من التقارب التركي العربي والإيراني نحو العالم الإسلامي وتعرضت للعلاقات التركية الإسرائيلية.

**4- دراسة (أحمد داود أوغلو 2011)، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الخارجية**

يبدأ الكتاب بمفاهيم ومسائل أساسية تتعلق بمقاييس القوة، مثل: الجغرافيا والتاريخ وعدد السكان والثقافة والاقتصاد والتكنولوجيا والقدرة العسكرية، ويبحث بقصور النظرية الاستراتيجية التركية، وفي تأثير الإرث التاريخي في مقاييس السياسة الخارجية التي تواجه العلاقات الدولية في إطار مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ويعرض الكتاب أدوات السياسة الخارجية وكيفية الاستفادة منها في علاقاتها مع جميع المنظمات الدولية المنضوية في عضويتها الجمهورية التركية، أما في الأجزاء اللاحقة من الكتاب فيتم تقييم الواقع السياسي لكل من البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي، والعمل على وضع الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التي يجب أن تواكب التطورات المحتملة عن طريق رؤية عمق إستراتيجي يستند إلى تحليلات تاريخية وجغرافية.

**5- دراسة (عقيل محفوظ 2012)، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير**

جاء الكتاب في ثمانية فصول بدأت بدور العامل الجغرافي في تشكيل السياسة الخارجية التركية، والحديث عن أهدافها التي حدد بثلاثة أهداف، أولها: تحقيق الأمن القومي والتصدي لمطالب الانفصال الإثنية خاصة من الأكراد، الثاني: تحقيق مكاسب اقتصادية وتوظيف السياسة لخدمة الاقتصاد، وأخيرا: الترويج للنموذج التركي في المجال الإقليمي والعالمي لترسيخ المكانة التركية، من خلال استعرض تطور العلاقات التركية مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا الوسطى والدول العربية.

وبعد هذا الاستعراض لعدد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، فالباحث يرى أن دراسته مختلفة عن سابقاتها حيث إنها تناولت الموقع الجغرافي الجيوسياسي للدولة التركية ومدى استغلال هذا الموقع في السياسة الخارجية التركية تطبيقا لرؤية حزب العدالة والتنمية الحاكم، والرامية إلى لعب دورٍ فعال في محيطها الإقليمي والعالمي، وتكون قائمة على أن تصبح تركيا قوة إقليمية حاضرة في السياسة الدولية.

## الفصل الأول
## الموقع الجغرافي التركي ورؤية حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية

سيتم التطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى اهمية الموقع الجغرافي التركي على الخريطة الجغرافية، ومدى تأثيره على رؤية حزب العدالة والتنمية في رسم السياسة الخارجية.

### المطلب الأول: الموقع الجغرافي التركي

يُعد الموقع الجغرافي من العوامل التي تمارس تأثيرًا كبيرًا في مدى مشاركة الدولة في المجتمع الدولي (مقلد، 1991)، حيث إنه يجسد شخصيتها ويحدد اتجاهات سياستها فمثلا الدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالاً بالعالم وتتمتع بعلاقاتٍ تجارية وسياسية نشطة مع الدول الأخرى، أما الدول المغلقة والتي ليس لها حدودٌ بحرية فهي واقعة في مأزق يشكل عبئاً كبيراً ويحرمها من الاتصال مع العالم الخارجي (طشطوش، 2010)، مما يؤثر في نوعية علاقاتها مع الدول الأخرى.

وقد أعطى أصحاب نظرية الجغرافية السياسية لموقع الإقليم وطبيعته أهمية عظمى منذ أن أسس الجغرافي الألماني فردريك راتزل في نهاية القرن الماضي العلم الذي يهتم بدراسة العلاقة بالمكان الذي يجب رؤيته من ثلاث زوايا: المدى والشكل الخارجي والموقع (يونس، 1991)، وهذا ما يتناوله منهج المورفولوجية من الناحية الخارجية، اما من الناحية الداخلية، فهي تتعلق بمنطقة القلب والمناطق الحضارية والتركيبة السكانية والثقافية التي تتمتع بها الدولة التركية.

ففيما يتعلق بالمدى والشكل الخارجي تأتي تركيا بالمرتبة الرابعة والثلاثين في العالم بمساحة تقدر بـِ (779.452كم$^2$) لتكون بذلك أكبر من أي دولة أوروبية عدا روسيا الاتحادية ومن أكبر دول الشرق الأوسط (السرحان، 2013)، والجزء الكبير من تركيا يسمى شبه جزيرة آسيا الصغرى (الأناضول)، وهي مساحة تعادل 96.9% من جملة مساحة تركيا، ويحدها البحر الأسود من الشمال، ومضيقا البسفور والدردنيل وبحر مرمره وبحر إيجة من الغرب والبحر المتوسط من الجنوب وباقي مساحة الدولة التركية تقع في قارة أوروبا، أما فلكياً فتقع بين دائرتي عرض 36—42 درجة شمالاً وخطي 26–44 درجة شرقاً، مما أعطاها ميزة التنوع المناخي والتنوع في التركيب الجيولوجي ما بين هضابٍ وجبالٍ وسهولٍ داخلية أو ساحليةٍ، وقد أدى ذلك إلى تنوع الثروات المعدنية، وتتميز تركيا بوفرة المياه نتيجة الظروف المناخية والتضاريس التي أعطتها شبكة واسعة من المجاري المائية (الزوكة، 2000).

أما بالنسبة للموقع الجغرافيّ فتعد تركيا دولة مركزية، باعتبار أن البلد المحاط من جميع جهاته ببلدان أجنبية يعتبر بالتعريف ذا " موقع مركزي"، ويمكن لمثل هذه المواقع أن تكون ملائمة للتطور كما تسمح بالضغط بكل ثقلها على النقاط الخارجية التي تختارها بواسطة القوة، أو عن طريق سياسة التوازن (سيليرييه، 1988).

فتركيا تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته أوروآسيا وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في قلب العالم وفق نظرية هالفورد ماكندر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال السياسي (Brzezinsk, 1997).

وتتمثل مركزيتها في وقوعها على مناطق العبور ولساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق – غرب، وشمال – جنوب، وتتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأرو–آسيوية المركزية مع البحار الساخنة وإفريقيا على خط شمال – جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين هامتين هما: البلقان والقوقاز، ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضايق بالإضافة إلى المناطق التي تربط أور آسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين، اللتين تُعدان مركزًا للمصادر الجيواقتصادية، أما في اتجاه شرق – غرب، فتعتبر شبه جزيرة الأناضول أهم حلقة في سلسلة حزام شبه الجزر الاستراتيجية الذي يطوّق القارة الأور آسيوية (أوغلو، 2011)، وذلك بتوسطها قارات العالم الثلاث آسيا وأوربا وإفريقيا، مما منحها القدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي، بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها (عبد العاطي، 2009).

أما الموقع البحري للدولة فهو ضروري لبلوغ درجة معينة من القوة، إذ يكسبها أهمية استراتيجية تزيد من فعالية دورها على الساحة العالمية، فتركيا دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها، وتحدها المياه من ثلاث جهات، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين مرمرة ويبلغ طوله حوالي 30كم وعرضه حوالي 1كم، وتعتبر حركة السفن بالمضيق من أهم نقاط الملاحة البحرية

في العالم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمره والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر إيجه وطوله 60كم وعرضه يتراوح ما بين1–6كم مما يعطيها القدرة على التحكم، ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية (مخلف، 1994).

واستنادا لتلك المكانة الجيوسياسية الكبرى التي تتمتع بها تركيا، التي تؤهلها لأن تصبح قوة مؤثرة في ميدان السياسية العالمية، خاصة بعد نجاحها في تحقيق أنموذجها الخاص بعد عام 2002 الذي بات عامل جذب للآخرين فقد مرت استراتيجيتها العالمية بمراجعة كبيرة تحت ضغوط مؤثرات متعددة داخلية وخارجية معاً، إذ بدأت تركيا تتصرف بشكل ملحوظ وفقاً لمصالحها الخاصة وشروطها، جراء تنامي مكانتها الجيوسياسية في العالم، مما دفعها نحو مسار آخر قريب من بيئتها الطبيعية في الشرق الأوسط وأوراسيا التي ظلت بعيدة عنها لوقت قصير (السعيدي، 2014).

أما فيما يتعلق بالتركيبة الديمغرافية للسكان فيبلغ عدد سكان تركيا لعام 2014 – 75,8 مليون نسمة، وشكل عدد السكان الذي تتراوح أعمارهم 10–24 سنة 19.2% (كولودج، 2004)، ويبلغ متوسط عمر سكانها 28.5، وتعتبر الأكبر من حيث عدد السكان مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي (الدسوقي، 2010)، وتحتل المرتبة السابعة عشرة عالمياً من حيث تعدد السكان، مما يؤهلها إلى لعب دور هام على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والدينية (عبد العاطي، 2009).

وتتكون التركيبة السكانية التركية من قوميات تمثل القومية التركية 80% من السكان، والأكراد 17%، والأرمن 2%، والعرب 1% (نور الدين، 2004)، ونظراً لعدم توفر إحصاءات رسمية حول عدد الأقليات الدينية والعرقية المختلفة، فقد ألغت الجهة المسؤولة عن التعداد السكاني الخانات التي تبين لغة المواطن الأم أو عرقه أو دينه، كما لا تتوفر دراسات دقيقة يوثق بها لبيان الأعداد الدقيقة لهذه الأقليات، وبصفة عامة يوجد في تركيا عدد من الأقليات التالية: القوقاز، وزيون، واللاز، والججر، والعرب، والبوشناق، والبلغار، والألبان، والأرمن، والسريان، واليهود، والروم، واليزيديون، والمسلمين من هذه القوميات تشكل نسبتهم 99.5 من عدد السكان، وتشير التقديرات إلى أن 85_ 90% يتبعون الطائفة السنية، وهناك طوائف تصنف على أساس مذهبي كالطائفة العلوية وأتباع المذهب الجعفري (عبد العاطي، 2009).

وتركيا هي واحدة من الدول الإسلامية المتميزة بتنوعها العرقي، حيث لا يخلو أي مجتمعٍ من صفة التنوّع، فالمهم أن تستطيع المجموعات المختلفة أن تعيش بحرية فوارقها العرقية والثقافية والدينية، فبذلك تجد شخصيتها وتغني المجتمع (نور الدين، 2004).

**المطلب الثاني: رؤية حزب العدالة والتنمية في سياسته الخارجية.**

فرض هذا الواقع على السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية أن تقوم على تصور أنه لا يمكن تحديد تركيا جغرافيا بالارتباط بإقليم واحد، وانطلاقاً من هذا التصور يجري التعامل مع خيارات تركيا الإستراتيجية كحزمة واحدة لا كبدائل يتعين الاختيار بينهما (النيال، 2013)، ووفقاً لهذه الرؤية أعاد الحزب صياغة العلاقات الخارجية بتجاوز فكرة الجسر لتكون تركيا مركزاً إقليمياً بما يعني أن توسع من دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب عدداً أكبرَ من الدوائر، لا سيما تلك التي تربطها بها روابط جيوبولتيكية، يقول وزير الخارجية داود أوغلو بأن تركيا أكبر من دولة مواجهة أو جسر، تركيا دولة مركزية تقع في الوسط من البلقان والقوقاز، ووسط آسيا والمشرق العربي، وفي هذا الإطار يقول رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي: "لقد انتهى عصر التفكير الضيق والانطوائية بالنسبة لتركيا، من الآن فصاعداً ستفكر تركيا بشكل أوسع وأكبر وستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيواستراتيجية وتحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة" (ليتيم، 2010).

وفي هذا المناخ الجديد أعادت تركيا تنظيم وتشكيل علاقاتها مع مراكز القوى، على نحو يحمل الكثير من البدائل ويتصف بالمرونة ويستهدف محاور عدة، إذ اتبعت سياسة خارجية واقعية خالية من الأحكام المسبقة والهواجس قائمة على أساس تبادل المصالح واحترام وحدة أرضها وسيادتها، بالإضافة إلى احترام وحدة وسيادة أراضي الدول الأخرى، كما أعادت الحكومة التركية تحديد أولويات السياسة الخارجية لتركيا في مواجهة الحقائق الإقليمية والدولية المتغيرة، بقصد إيجاد توازن جديد بين هذه الحقائق والمصالح الوطنية (جول، 2013)، والحيلولة دون تحول الصراعات والمشكلات بين دول الأقاليم المحيطة إلى أزمات ومشكلات مزمنة ويحكم هذه الإستراتيجية الاستباقية لحل المشكلات قبل تفاقمها من منظور النظريات الصفرية (Zero –sum Game) بما يعني أن مكسب أي طرف لن يأتي إلا على حساب طرف آخر، إلى منظور الحلول التوافقية والمكاسب المشتركة (win- win solution) (النيال، 2013).

جسد هذه الرؤية وزير الخارجية أحمد داود أغلو في كتابه العمق الإستراتيجي، الذي يعدُ مهندس السياسة الخارجية لتركيا، ففي الولاية الثانية لحكم حزب العدالة والتنمية نشطت

السياسة الخارجية التركية، لا سيما بعد تسلم داود أوغلو وزارة الخارجية عام 2009،" فعمل مُنذ توليه على أن تتبع تركيا سياسة صفر مشاكل مع جيرانها، وأن تطور لنفسها عمقا إستراتيجياً في جميع علاقاتها وذلك من خلال استخدام القوة الناعمة والإرث الإستراتيجي للإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط، وهذا يعني أنه في الوقت الذي تواصل فيه تركيا جهودها في سبيل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتحافظ على صلاتها بالولايات المحتدة وحلف شمال الأطلسي، فإنها ستقترب إلى دول الشرق الأوسط لتصبح تركيا وسيطاً وضامناً وقوة استقرار في المنطقة، فعمل على تطبيق هذه الرؤية بتكثيف الاتصال مع جميع الأطراف، فخلال السنة الأولى من توليه منصبه وزيراً للخارجية قام أوغلو بما يقارب من مئة زيارة خارجية لدول مختلفة، ثمانٍ وعشرين منها إلى أوروبا، سبعٍ وعشرين إلى الشرق الأوسط، وثماني عشرة إلى البلقان وتسعٍ إلى آسيا، وثماني عشرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية (ميرال وباريس، 2010).

ويرى أغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة من هذه المرحلة مرتبط باعتماد رؤية دينامكية مؤثرة في السياسة الخارجية، تفضي بأن لاتكون تركيا قوة مؤثرة مركزية وتنهي حالة التبعية للمنظومة الغربية التي كانت تركيا قائمة عليها منذ تأسيس الجمهورية الأتاتوركية، وعليه تم العمل على تطبيق الرؤية التركية، واتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد لتصبح إحدى اللاعبين الأساسيين على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

## الفصل الثاني
## نشاط السياسة الخارجية التركية

يتناول هذا الفصل نشاط السياسة الخارجية وتوزيعها على كل من، الولايات المتحدة الامريكية، ودول الشرق الأوسط، ودول آسيا الوسطى والقوقاز، ودول البلقان.

تلعب السياسة الخارجية دوراً في تأمين المصالح الخارجية للدولة وإضفاء مكانة دولية متقدمة عليها، "فيتفاوت استقلال السياسة الخارجية تبعاً لاختلاف حجم الموارد المتاحة لتنفيذها، ودرجة اندماج الدولة في شرعية النسق الدولي، مما يجعلها تؤثر إلى حد كبير في استقلالية سياستها الخارجية" (سليم، 1989)، وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من الوحدات الدولية، وهو ما جاءت به نظرية العمق الاستراتيجي لمنظرها أحمد داود أوغلو، التي رأت إمكانية الجمهورية التركية من أداء دور مركزي ومتعدد الأبعاد، وتنهي حالة الانكفاء التي كانت سائدة قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، ويظهر ذلك من خلال ما سنتعرض إليه في هذا المطلب.

### المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية:

تمثل العلاقة التركية الأمريكية شأناً خاصاً لكلا الطرفين، وتبنى في جوهرها على الجانب الأمني أكثر من أي جوانب أخرى (soner, 1990)، ولا يدلل تاريخ الأتراك والأمريكيين على وجود ميراث خاص أو مميز لأية تفاعلات بين الجانبين قبل منتصف القرن العشرين، وعليه فقد ظلت العلاقات العسكرية بينهما بمختلف جوانبها وتشعباتها تمثل منذ الخمسينات ولخمسة عقود تالية حجر الزاوية في علاقاتها سواء في الإطار الثنائي أو الدولي (حسن، 2006).

وقد كانت العلاقة بين البلدين وطيدة طوال فترة الحرب الباردة، إلا أنه بعد انتهائها راجت أطروحات عديدة حول تراجع الأهمية الإستراتيجية لتركيا، وساد شعور عند الأتراك بانخفاض القيمة الإستراتيجية لدولتهم لدى الولايات المتحدة على أثر انهيار الاتحاد السوفياتي، فأصبحت البيئة الإقليمية لتركيا أكثر أمنا (Celik, 1999)، ولكن مصالح الأمريكيين الكبيرة والممتدة من بحر قزوين إلى آسيا الوسطى وحتى الخليج العربي، تتطلب وجوداً عسكرياً وحليفاً إستراتيجياً مباشراً في السيطرة على منابع النفط، ثم جاءت حرب الخليج الثانية عام 1990 لتعزز من حاجة الولايات المتحدة لدور تركيا في ظل إستراتيجيتها الجديدة المتمثلة بتكثيف وجودها العسكري في منطقة الشرق الأوسط، لتقويض النظام السياسي العراقي ضمن استراتيجية ما يعرف بالاحتواء المزدوج للعراق وإيران، وفي دعم الناتو بحرب احتلال أفغانستان حيث تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا على أنها جزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وينبغي حمايتها في مواجهة أي تهديدات من دول الجوار (العزاوي، 2014).

وفي مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي، في إطار ما عرف إبان إدارة بوش الابن بالحرب على الإرهاب، فعلى سبيل المثال تجاوبت تركيا بأريحية مع تفعيل المادة (5) من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو، التي تفرض على جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً، وخلال أقل من 24 ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001 (عبد العاطي، 2009)، في حين كان الوضع مختلفاً في عام 2003، فقد توترت العلاقة بين البلدين بسبب عدم السماح باستخدام القوات الأمريكية للأراضي التركية.

وشكلت هذه الحرب أول اختبار حقيقي للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، وإرادة الدولة التركية بعد تاريخ طويل من

التبعية للمعسكر الغربي،" فطلب الأمريكيون من المؤسسة العسكرية التركية البت سريعاً في قرار اشتراك تركيا في الحرب، فكانت الإجابة بأن ذلك قرار سياسي ويتعين التقدم بأي طلب بشأنه إلى الحكومة التركية وليس إلى الجيش التركي (حسن، 2006).

فقامت الحكومة التركية بتقديم مشروع قانون للبرلمان يخولها اتخاذ القرار المتعلق بالسماح بمرور القوات الأمريكية في الأراضي التركية، وتحدث الأمريكيون مع رئيس الوزراء أردوغان وطلبوا منه التدخل واستغلال نفوذه لإقناع نواب حزبه بالبرلمان للتصويت لصالح مشروع القرار، فجمع أردوغان النواب وتحدث إليهم قائلا: "إن مشروع القرار هو شأن متروك لكل نائب وفقاً لما يُمليه عليه ضميره"، وعُقدت جلسة البرلمان، في اذار 2003، وانتهت بفشل مشروع القرار في حيازة الأغلبية اللازمة لتمريره" (حسن، 2006)، حيث حصل المشروع على تأييد مائتين وأربعة وستين نائباً، ومعارضة مائتين وخمسين آخرين، بينما رفض التصويت تسعة عشر نائباً، وكان من اللازم لاعتماد المشروع أن يؤيده مائتان وسبعة وستون، أي إنه رفض بفارق ثلاثة أصوات (السنوسي، 2010).

فحدثت صدمة هائلة للعلاقات الثنائية بقرار البرلمان وزادت مساحة التوتر وعدم الثقة بين الطرفين الأمريكي والتركي، وكانت قد بدأت مؤشراتها مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم قبل شهور قليلة من غزو العراق (عبد العاطي، 2009)، وتمثلت أبرز المخاوف من الغزو الأمريكي للعراق باحتمالية قيام حكم ذاتي كردي دائم (فولد، 2009)، وأنها تستخدم قدرتها في الشرق الأوسط بطرق متهورة لا تراعي المصالح التركية (فلانجان، 2011).

وتكون الحكومة التركية بهذا القرار قد اتخذت مساراً مغايراً عن المسار الأمريكي تجاه السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، كما مثل هذا الموقف نهاية الإذعان التركي السريع للأهداف الأمريكية في المنطقة، وشكل حالة من الاستقلال السياسي بما يخدم إستراتيجيتها ومصلحتها القومية.

**المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي:**

تعتبر البداية الحقيقية للسياسة الخارجية التركية تجاه أوروبا في أواخر عهد حكم الدولة العثمانية عندما تحركت مسألة الإصلاح في إطار الرغبة لمواجهة العجز والتراجع والتخلف التي كانت تعانيها، وفي إطار المطالب والضغوط المفروضة عليها من الخارج ومن أوروبا تحديداً، ومع طي المرحلة العثمانية وظهور المرحلة الجمهورية، لم يتغير الكثير في ذهنية التعامل التركي مع التحديث، وزادت جرعة الأوربة في عهد أتاتورك، لكنها بقيت أسيرة خصوصيات ومصالح ومشكلات إقليمية موروثة ومستجدة، وانطبعت كل خطوة تحديث بطابع تركي هجين، بحيث لم تنسجم الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان والحريات مع ما هو متفق عليه من تعريفات في أوروبا والغرب (نور الدين، 2004).

وجرى ضم تركيا لحلف الناتو في عام 1952، وبالانضمام للناتو انتقلت هوية تركيا وانتماؤها الغربي من مجرد مضمون حركة إصلاح داخلية في المجتمع لتصبح التزاماً سياسياً وعسكرياً وإستراتيجياً بحماية مصالح محددة (ozcan,2008).

وبتاريخ 3 تموز 1959 تقدمت تركيا بطلب الشراكة مع السوق الأوروبية المشتركة، ثم تأطرت هذه العلاقة دبلوماسياً في اتفاقية أنقرة في كانون أول 1964 (أوغلو، 2011)، وتسعى تركيا من خلال هذا الاتفاق إلى تحقيق ظروف مناسبة للانضمام الكامل إلى السوق الأوروبي، بينما اتسمت العلاقة التركية بأوروبا فيما بعد بنوع من التوتر بسبب الانقلابات العسكرية التي حدثت بين عامي 1971–1980، وكذلك بسبب التدخل العسكري التركي في قبرص عام 1974 (محمود، 2014).

وفي سنة 1987 تقدمت تركيا بطلب انضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن المفوضية أصدرت قرارها برفض الطلب التركي، الا انه حدث في منتصف التسعينات قدر من الانفراج السياسي والإصلاح، أعلن على أثره المجلس الأوروبي في قمة لوكسمبورج عام 1997 أن تركيا باتت مؤهلة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وبعد عامين آخرين وفي 1999 وافقت قمة هلسنكي على مبدأ قبول طلب تركيا وفتح مشاورات تمهيدية لمساعدتها على إكمال معايير كوبنهاغن (غانم، 2010).

حيث واجه حزب العدالة والتنمية عند توليه الحكم حزمة من الإصلاحات كان عليه تحقيقها والتسريع بها، وقد كان هذا مرتبطاً بشكل وثيق بإستراتيجية ورهانات تركية جديدة تجد في الانضمام إلى الاتحاد الأمل الوحيد في إقامة مجتمع معافىً وخالٍ من المشكلات البنيوية، بالإضافة إلى التقدم الاقتصادي والعدالة والحرية والخروج من عالم ثانٍ إلى عالم أول، مما يمنح تركيا فرصة التحول ليس إلى دولة إقليمية مهمة فحسب، بل إلى دولة كبرى على الصعيد العالمي وهو ما يجسده وزير الخارجية أوغلو منظر هذه الإستراتيجية بقوله، "إن على تركيا أن تخرج من كونها دولة مواجهة إلى أن تكون دولة مركزاً" (نور الدين، 2004).

وتفرض الحقائق الجغرافية على تركيا أن تسعى إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي بحكم موقع تركيا المجاور للقارة الأوروبية علاوة إلى ما سوف تحققه هذه الشراكة من مكاسب اقتصادية

بإيجاد أسواق لمنتجاتها في أوروبا والتأثر بالتقدم العلمي والتكنولوجي، مع رغبة تركيا بتنويع وتعزيز علاقاتها بأوروبا والخروج من إطار كونها دولة طرف إلى دولة مركز، إلا أن هذه الرغبة الجامحة للالتحاق بالمجموعة الأوروبية يعترضها الكثير من المعوقات حالت دون الموافقة الأوروبية على العضوية إلى هذا الحين.

وتتمثل المعيقات بطبيعة التركيبة السكانية التركية التي يدين 99% من سكانها بالإسلام، كما وتعتبر دولة كبيرة في عدد السكان مما يولد خشية في أوروبا من ارتفاع عدد البطالة، الأمر الذي يؤدي إلى تهديد نظام الأمن الجماعي، ومن الناحية الجغرافية فإن 97% من الأراضي التركية تقع في قارة آسيا، وهناك صعوبة تحول دون الموافقة على الانضمام وهي الشكوك الأوروبية من مستوى الديمقراطية غير الكافي للانضمام، وتواجه تركيا الكثير من الانتقادات فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الموقف الأوروبي تجاه الانضمام التركي إلى الاتحاد هو خارج عن الإرادة التركية رغم الجهود التي تبذلها تركيا لتحقيق الانضمام، ناهيك عن الامتيازات التي يمكن أن تتحقق للنادي الأوروبي من ورائهِ، فتركيا تتمتع باقتصاد قوي ونموٍ يسمح لها أن تعلب دوراً مؤثراً في الاتحاد، إضافة إلى ما يمكن أن تجنيه أوروبا برفدها دم الشباب التركي بوصفها دولة فتية، وإسهامها في أن تكون حلقة وصل بين العالم الإسلامي والقارة الأوروبية.

**المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه دول الشرق الأوسط:**

في سبيل سعي تركيا لتحقيق رؤيتها والمتمثلة بالوقوف على مسافة واحدة من كل الدول، قامت بإعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وتعاملت معها رغم التناقضات الموجودة بين محاور هذه المنطقة كالوطن العربي وإيران وإسرائيل، وتسير العلاقات مع هذه الدول بتوازن بما يحقق المصالح الإستراتيجية بالدرجة الأولى للجمهورية التركية.

فبالنسبة للوطن العربي فقد كان هناك نوعاً ما من التعايش بين العرب والأتراك في إطار الدولة العثمانية حيث حكم العثمانيون العرب لمدة أربعة قرون، إلا أن انهيار الإمبراطورية العثمانية أدى إلى انشغال تركيا بتأسيس الدولة الحديثة، وتغيير معالم المجتمع التركي واقتباس مفاهيم الحضارة الغربية (الكيلاني، 1996)، والأخطر أن ممارسات مصطفى كمال لم تكتفِ بذلك فحسب، بل أدخلت العلاقات مع العرب في دائرة من الحساسيات والخصومات (نور الدين، 2004).

واستمرت هذه السياسة بقيادة النخبة العلمانية المتشددة التي تتحكم في مفاصل الدولة وتحول دون تحقيق أي تقدم نوعي في العلاقات العربية التركية، لكنها انكسرت بعد الحدث المهم وهو وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نهاية عام 2002، وتقوم العلاقات التركية مع الدول العربية على فكرة رئيسية صاغها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، وهي أن ثمة نظاماً عالمياً جديداً يتكون ونظاماً عالمياً قائماً يتوارى، هذا التطور يخلق وضعاً لا يسمح بتطابق مصالح تركيا مع مصالح الغرب، بل يُحتّم عليها إعادة توثيق علاقاتها مع الدول التي تقع في الأقاليم التي تعتبر نفسها عضواً فيها وعلى رأسها المنطقة العربية (النيال، 2013).

إن هناك مصالح متبادلة بين العرب والأتراك تمثل مصلحة تركيا في حصولها على النفط العربي وفتح أسواق جديدة لصناعتها في المنطقة العربية، وتمثل رغبة الحزب الحاكم ذي التوجه الإسلامي إلى عودة الإسلام قوة مؤثرة في داخل المجتمع التركي، "كما دعمت الجامعة العربية تركيا عندما قدمت بيانات دبلوماسية لبروكسل في عام 2005 لدخول الاتحاد الأوروبي، وخطب رئيس الوزراء أردوغان عام 2006 في قمة الخرطوم، ومنحت الجامعة تركيا وضع الضيف الدائم" (فولد، 2009)، وزادت الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوفود، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكلات ومذكرات التفاهم بين تركيا والبلاد العربية، وتم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي بين تركيا وعدد من الدول العربية مع إلغاء تأشيرة الدخول وازداد حجم التبادل التجاري بشكل كبير (السعيد، 2006).

بيدَ أن ثورات الربيع العربي أحدثت نقطة تحول في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الربيع العربي، نظراً لكثافة الاستثمار التركي في المنطقة خلال السنوات الأخيرة، وذلك على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي، حيث تحولت تركيا بفضل ديناميكية تحركاتها حيال القضايا العربية إلى طرف رئيسي فاعل على مسرح أحداث الإقليم الذي حظي بوضع هامشي نسبياً ضمن أولويات السياسة الخارجية التركية خلال العقود السابقة (خليل، 2016).

وبدأ إدراك الفرصة في مسارعة أنقرة بالتحرك خلال الأحداث للعب دور قيادي، مقدمة النموذج لكونها إحدى الديمقراطيات المسلمة الناجحة، باعتبارها نموذجاً يُحتذى به لدمقرطة الدول العربية، وفي المقابل فإن ثورات الربيع العربي ضاعفت من حجم التحديات التي تواجهها تركيا في سعيها لأن تصبح القوة الإقليمية العظمى في المنطقة عبر ما أفضت إليه من تغييرات لموازين القوى في الشرق الأوسط (هشام، 2016)، وقد اتسمت الرؤية

التركية لأحداث الربيع العربي باحترام إرادة الشعوب، وضرورة أن يتم التغيير بشكل سلمي، ورفض التدخل الأجنبي، ورعاية المصالح الوطنية العليا (طاهر، 2016).

وقد تنوعت المواقف التركية من دولة لأخرى ويمكن استعراض الجدول التالي للوقوف حول ماهيتها:

**رد الفعل التركي تجاه الثورات العربية**

| البلد | رد الفعل الأول | الانخراط العسكري | الانخراط السياسي |
|---|---|---|---|
| تونس | لا شيء | لا شيء | دعم فاعل لحزب النهضة/ تدريب عدد من نشطائه /دعم تقني لحملة الانتخابات من جانب حزب العدالة والتنمية. |
| مصر | لا شيء | لا شيء | دعم فاعل لحزب العدالة والحرية / تدريب عدد من نشطائه / دعم تقني لحملة الانتخابات من جانب حزب العدالة والتنمية/ المشاركة في مبادرة الإنقاذ التي طرحتها السعودية |
| ليبيا | لا شيء | التردد في دعم الناتو بعد إخلاء الرعايا الأتراك | دعم مالي للحكومة |
| سوريا | التحول من دعم سوريا إلى مناهضتها | تسهيل انتقال الأسلحة إلى المجموعات المسلحة في سوريا | دعم المجلس الوطني السوري |
| اليمن | لا شيء | لا شيء | دعم المبادرة الخليجية لانتقال السلطة/الدعوة إلى التحول الديمقراطي |

* تمت الإضافة على الجدول من قِبل الباحث بناء على ما توصل إليه.

المصدر: (أوكتم، 2016)

ويمكن إجمال الموقف التركي تجاة الثورات بالآتي: التزمت انقرة الحياد إزاء الثورة التونسية، في حين بادر رئيس الوزراء أردوغان بدعوة الرئيس مبارك إلى التنحي، أمّا في ليبيا حاول عرض الوساطة لحل الأزمة الليبية ووقف إطلاق النار لحماية المصالح التركية في ليبيا، إلا أنَّه بعد الضغوط الدولية وافق على التدخل الأطلسي واعترف بالمجلس الوطني الانتقالي، وفيما يتعلق بالشأن اليمني فقد تراجع بروز الدور التركي وأيد المبادرة الخليجية لانتقال السلطة، وعن الجانب السوري فقد عارضت أنقرة الطريقة العنيفة التي تم التعامل بها مع المتظاهرين، فتم قطع الاتصال مع النظام السوري والسعي لفرض عقوبات عليه.

وفي سبيل إقامة توازن في علاقات تركيا الخارجية استمرت علاقة تركيا مع إسرائيل في عهد سياسة حزب العدالة والتنمية، رغم ما تخللها من مد وجزر حيث كان هذا السلوك الخارجي امتداداً للعلاقات التي بدأت عام 1949 عندما اعترفت بإسرائيل، وأقامت معها علاقات دبلوماسية عام 1950، ورأت تركيا أن تنمية علاقاتها مع إسرائيل وتطويرها سيكون مصدر أمن واستقرار في منطقة الشرق الأوسط، فعمدت إلى توطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية وسمحت لليهود الأتراك بالهجرة إلى إسرائيل (الضميري، 2002).

وبدأ توثيق العلاقات بين البلدين بعد التوقيع على اتفاق تعاون لمكافحة الإرهاب ينص على استعانة تركيا بالخبرات الإسرائيلية، فكان هذا الاتفاق هو البداية الرسمية للتعاون الأمني بين البلدين" (Gurkan, 1993)، وأعقب هذا التعاون توقيع اتفاقيات تعاون عسكري وإستراتيجي مع إسرائيل، تسمح بتشكيل مجموعة أبحاث إستراتيجية مشتركة مع إسرائيل، كما سمح بتواجد مستشارين عسكريين إسرائيليين في القوات المسلحة التركية، إضافة إلى شراء تركيا العديد من الأسلحة الإسرائيلية (السعيدي، 2014).

لكن الموقف التركي كان يتجه لإحداث نوعٍ من التوازن مع إسرائيل والعالم العربي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، انطلاقاً من نظرية العمق الإستراتيجي، وجاءت زيارة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى إسرائيل عام 2005 لتوطيد العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، إلا أنه حدث برود في العلاقات جرّاء تعاقب بعض الأحداث، وكان أولها الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006.

وفي نفس العام فازت حركة حماس بالانتخابات، وقام حزب العدالة والتنمية بدعمها باعتبارها حركة إسلامية وحاول إنجاحها، وانتقد أردوغان استخدام إسرائيل للعقوبات الاقتصادية ضد الفلسطينيين بسبب انتخابهم حماس معتبراً أن ذلك سيخلق ديمقراطية مقيدة ويعكس عدم احترام الشعب الفلسطيني (الغول، 2011).

ومما زاد الأمر توتراً بين الجانبين العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008، حيث حَملت تركيا إسرائيل مسؤولية العدوان، ووصف أردوغان العدوان بأنه ظالم وغير مقبول، ودعا إلى وقف الغارات الإسرائيلية، وأدان ما رآه ضربة لمبادرات السلام

العربية الإسرائيلية (Uzun, 2009)، وفي عام 2009 انسحب أردوغان من مؤتمر دافوس بحضور شمعون بيرز، محتجاً بأنَّ إسرائيل ارتكبت جرائم حرب في عدوانها على غزة، الأمر الذي أوصل العلاقات بين البلدين إلى حد القطيعة الدبلوماسية، كما أثر الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية في 2010/5/31، والذي أدى إلى قتل تسعة مواطنين أتراك، إضافة إلى الإهانة التي اقترفها نائب وزير الخارجية الإسرائيلي تجاه السفير التركي في إسرائيل، وكان ردّ الفعل التركي بأن من الواجب على إسرائيل تقديم اعتذار وإلا سيتم سحب السفير من إسرائيل، وسرعان ما جاء الاعتذار الإسرائيلي لتركيا، وفي تاريخ 2013/3/22 جرى الإعلان في إسرائيل عن عودة العلاقات بينهما وإعادة تطبيعها، لكن الأمر المهم الذي حققه الجانب التركي من عودة العلاقات مع إسرائيل يبرز في قيامها بتوفير مذهب جديد من أجل إنجاح إستراتيجيتها تجاه إسرائيل (السعيدي، 2014).

وترى الكثير من الدول العربية أن هذه العلاقات تشكل موقفاً عدائياً من جانب تركيا، بينما يجب أن لا ينظر إليه على أنه عداء للعرب، بل إن ذلك قرار تطلبته المصالح الإستراتيجية التركية وليس موقفاً ضد العالم العربي (ماردیني، 2010).

أما فيما يتعلق بالجمهورية الإيرانية، فهناك سمات جيوسياسية متشابهة مع تركيا ربطت جغرافية الأناضول وإيران بعلاقة تبعية متبادلة من الناحية الإستراتيجية، وأما من المنظور السياسي فكان توجه الدولتين نحو المظلة الأمنية الغربية ذات الثقل البحري، فانتقلت تركيا إلى هذه المظلة الأمنية من خلال التحول الديمقراطي، بينما توجهت إيران تحت حكم الشاه، إلى تبني نظام استبدادي تابع للغرب (أوغلو، 2011)، وكانت هناك محاولات للتعاون الإقليمي المدعوم من الغرب بشكل كبير كحلف سعد أباد وبغداد ومن بعده منظمة الميثاق المركزي، وقد كانت الفترة بين 1953–1979 هي الأكثر تقارباً وتعاوناً بين البلدين، حيث تواصلت العلاقات الثنائية في المجالين العسكري والاستخباراتي بشكل أكبر تحت تأثير الحرب الباردة (اوغور، 2010).

وتأزمت هذه العلاقات في منتصف التسعينات على أثر تبادل الاتهامات، فاتهمت تركيا إيران بإيواء مقاتلي حزب العمل الكردستاني ودعم الفصائل الإسلامية الراديكالية في تركيا، في حين اتهمت تركيا بفتح المجال لمنظمة مجاهدي خلق للقيام بمعليات عسكرية ضد إيران انطلاقاً من الأراضي التركية، غير أن إيران وعقب انتخاب محمد خاتمي رئيساً للجمهورية قامت بخطوات ملموسة لتحسين علاقاتها مع دول الجوار لا سيما تركيا (العرب، 2004).

وقد اعُتبر الفوز الكاسح الذي حققه حزب العدالة والتنمية عام 2002 وتشكليه الحكومة منفرداً تطوراً إيجابياً في إيران، وعقب فوز الأخير في تلك الانتخابات وزعت الحلوى في الشوارع الإيرانية احتفاء بذلك، وظهرت في قنوات التلفزيون الإيرانية تعليقات فيها الكثير من المبالغة تقول إن الشعب التركي أدار ظهره للأحزاب العلمانية وتوجة نحو الأحزاب الإسلامية.

وأسهمت الحكومة التركية من خلال مواقفها الرافضة للاعتداءات الإسرائيلية على غزة دفعة جديدة نحو تعزيز هذه العلاقات، وحرص رئيس الوزراء أردوغان على التعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ليلبي على الأقل حاجة اقتصاد تركيا المزدهر للطاقة، حيث تعد إيران اليوم ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى تركيا بعد روسيا، وتعمقت العلاقات بتوقيع اتفاق للتعاون الأمني ووصفتا حزب العمال الكردستاني بأنه منظمة إرهابية، وفي سبيل دعم العلاقات أشار مسؤولو حزب العدالة والتنمية مراراً وتكراراً إلى أن تركيا لن تدعم أي عمل عسكري ضد إيران، كما أنها تدعم إيران في برنامجها للطاقة النووية، وقد حاول أردوغان أن يعمل كوسيط في القضية النووية، وهي جهود بلغت ذروتها في اتفاق طهران الذي تم التفاوض بشأنه في أيار من عام 2010، وفي اتجاه آخر كان من المتوقع أن تتقوض العلاقات بسبب تضارب السياسات حول سوريا، إلا أنه وحتى هذه اللحظة قد تم احتواء هذا التقارب فلم يحصل أي تبادل للاتهامات حول دوافع كل منهما في سوريا، وهذا في حد ذاته مؤشر على أن كلا البلدين ليس على استعداد لتعرض العلاقات الثنائية للخطر (مقدم، 2013)، فكلا الدولتين يعرف قيمة الآخر، وبالتالي لا يمكن لأحد الطرفين معاداة الآخر، فإيران بالنسبة لتركيا قوة لا يستهان بها ولا يمكن الدخول معها في صراع غير مأمون العواقب، وبالتالي اتجهت تركيا لانتهاج سياسة تصفير المشكلات مع جميع الدول الإقليمية والعالمية (القدرة، 2013).

**المطلب الرابع: السياسة الخارجية التركية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز:**

أثر تفكك الاتحاد السوفياتي السابق وانتهاء الحرب الباردة، تأثيراً بالغاً في تركيا، فقد مثل تفكك الاتحاد السوفياتي واستقلال ست دول إسلامية في آسيا الوسطى(منها خمس دول ذات أصول تركية) خدمة كبيرة لأنقرة، إذ فتح أمامها مجالاً جديداً وواسعاً من العلاقات مع هذه الدول، وفي الوقت نفسه فإن هذه التطورات كسرت حاجز العزلة عن تركيا، وجعلتها تستعيد مرة أخرى أهميتها الجيوسياسية والإستراتيجية، وسوقت نفسها على أنها الأخ الأكبر والنموذج بالنسبة إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وفي هذا الإطار منحت تركيا تلك الدول هباتٍ وقروضاً وقدمت لها وعوداً لم تستطع الوفاء بها (أكشي، 2010).

وانطلقت تركيا مسرعة إلى هذه المنطقة وتوثيق علاقاتها بها

على أساس نظرية ملء الفراغ حيث يذهب دعاة هذه النظرية إلى أنّه ما لم تملأ تركيا هذا الفراغ فإن الآخرين سيبادرون حتماً إلى ملئه، وهذا برأيهم سيجر على تركيا عواقب وخيمة، ويذهب آخرون إلى أن ملء تركيا الفراغ في آسيا الوسطى والقوقاز هو حق لها، وأن التردد في الحق سوف يملأ أصحاب المصالح الغربيين، ودعوا إلى التحرك باكراً والإمساك بزمام الأمور، نظراً لوجود عدد من العوامل تدفع باتجاه توثيق روابط تركيا مع آسيا والقوقاز، أهمها وحدة العرق واللغة والدين (نور الدين، 2004).

وروسيا طوال الفترة من 1995 وحتى 2002 شعرت بأن تركيا أصبحت منافساً جدِياً لها ومهدداً لمصالحها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، فكان من نتائج ذلك أن اتسمت علاقة تركيا بتلك الدول عموماً بفترات من الشد والجذب سيطرت عليها أجواء من عدم الاستقرار، إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نهاية عام 2002، فغيرت تركيا من تعاملها مع منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، فعوضاً عن التنافس والصراع على المصالح والنفوذ اتبعت فلسفة التعاون والشراكة وقدمت نفسها على أنها الدولة الحريصة على الأمن والاستقرار، وبدأت العلاقات بين تركيا وآسيا الوسطى والقوقاز تشهد تحسناً ملحوظاً والسبب في ذلك يعود إلى فلسفة الحزب في تعامله مع دول المنطقة، فأصبحت تتعامل معها على أنها شريك عوضاً عن النظر إليها على أنها منافس، آخذةً بعين الاعتبار معطيات الجوار الجغرافي والقومي والاقتصادي وارتباط المصالح (العبيدي، 2012).

وتسعى تركيا التي وصلت نسبة النمو الاقتصادي فيها قرابة 10% سنوياً إلى البحث عن مصادر جديدة للطاقة تلبي احتياجاتها الصناعية، وبالتالي ترى أنقرة أن أرخص هذه المصادر هي الطاقة الموجودة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، كما تتحرك أنقرة نحو جعل تركيا ممراً لأنابيب النفط والغاز في آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى أوروبا، وهو مشروع نابكو لمد خط أنابيب بطول 3300كم وبقيمة 5.6 مليار دولار من تركيا إلى أوروبا الغربية، حيث يعدّ أحد أهم أدوات تحقيق هذه الإستراتيجية (تائب، 2015).

ولتكتمل دائرة تحسين العلاقة بين تركيا والقوقاز سعت الدبلوماسية التركية إلى استئناف علاقاتها مع أرمينيا*، حيث وجدت الوقت المناسب لإقامة علاقة معها، وكان ذلك في عام 2008 عندما نشب نزاع بين روسيا وجورجيا قامت على أثره تركيا بتأسيس منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز، وفي إطار هذا المنتدى أجرت تركيا عدداً من الاتصالات أدت بدورها إلى ولادة مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا (اكشي، 2010).

**المطلب الخامس: السياسة الخارجية التركية تجاه إقليم البلقان:**

خضع إقليم البلقان تاريخياً إلى السيادة العثمانية لأكثر من خمسة قرون، ولم تكن تلك السيادة موضع ترحيب من بعض شعوب الإقليم بسبب الاختلافات القومية والدينية مع العثمانيين، وسوء إدارتهم للإقليم، مما تمخض عن ذلك العديد من ثورات الشعوب السلافية المطالبة بالاستقلال عن الدولة العثمانية، وبانهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وبروز تركيا الحديثة عام 1923، تخلت الجمهورية التركية عن ارتباطاتها الإسلامية واتجهت نحو تكوين هُوية غربية أوروبية، ودخلت بأحلاف الغرب خلال حقبة الحرب الباردة لذا كانت اهتماماتها بإقليم البلقان ثانوية (عبد اللطيف، 2008)، لكن مع انتهاء هذه الحرب أصبحت المسألة البلقانية محط اهتمام القوى الإقليمية والعالمية على أثر تفسخ دولة يوغسلافيا، وتفاقم عمليات التطهير العرقي في البوسنة والتوترات في كوسوفو وقد تأثرت هذه المنطقة بشكل مباشر بالغموض الذي ساد أدوات النظام الدولي ومعاييره (اوغلو، 2011).

فسعت تركيا إلى إيجاد مكان لنفسها في منطقة البلقان من خلال رؤية جديدة بالتحرك الاستباقي لمنع التهديدات الأمنية، والمساهمة في نشر السلام والاستقرار في المنطقة (رؤية تركية، 2015)، وإضافة إلى أهمية الجانب الأمني كان هناك عدد من الأسباب التي دعت تركيا إلى الاهتمام بالبلقان وأهمها التاريخ المشترك والعامل الإنساني، فهناك أكثر من مليون من الأقليات التركية يعيشون في دول البلقان، كما أن 10% من سكان تركيا هم من أصول بلقانية ولديهم روابط عائلية مشتركة، بالإضافة إلى أن تحسن الوجود الاقتصادي في المنطقة، أدى إلى الانخراط التركي السياسي في البلقان، وتسعى تركيا إلى ضمان وجود حلفاء لها من خلال تعزيز علاقاتها بدول البلقان لدعم انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وحل المشكلات العالقة مع بعض دول المنطقة كالنزاع التركي اليوناني (توربدار، 2015)، الذي تعود أسبابه إلى الدين والعرق من أيام الدولة العثمانية، وقد طفا بعضها على السطح بعد بروز تركيا الحديثة عام 1923 كالنزاع على المياه الإقليمية والأجزاء في بحر إيجه، والنزاع على جزيرة قبرص (عبد اللطيف، 2008).

فأسهمت سياسة حزب العدالة والتنمية إلى الحد من التوتر بين البلدين، من خلال العلاقات الشخصية التي أقامها رئيس

(*) تعود الأزمة الأرمينية التركية إلى عام 1915 التي تعرضوا على أثرها إلى مذابح كما يدعي الأرمن.

الوزراء أردوغان مع نظيره اليوناني كوستاس كارفليس عندما دعاه إلى حضور حفل زفاف ابنته، ورد أردوغان الزيارة ليعلن عن رغبته في حضور المباراة النهائية لكأس أوروبا تأييداً للمنتخب اليوناني وتهنئته بالفوز ضد المنتخب البرتغالي، وكان هذا النوع من الحوار الشخصي قد أسهم في تجاوز الطرفين العقد النفسية التي كانت تعرقل تطور العلاقات بين الدولتين والشعبين، واعتبر هذا الحوار الشخصي الأكثر تأثيرا في العلاقات بينها (محلي، 2004)، وعلى الصعيد الرسمي أكدت الحكومتان التركية واليونانية استعدادها لاستئناف عملية السلام المجمدة والمتعلقة بجزيرة قبرص، فتم تبني لغة أكثر تصالحية فيما يتعلق بمصادر الطاقة المنتشرة حول الجزيرة، على الرغم من أن النتائج النهائية للاجتماعات لم تتضمن اتفاقاً نهائياً إلا أن وزير الخارجية أحمد أوغلو أشار إلى أن عدم وجود حاجز نفسي لإجراء علاقات جيدة بين البلدين يعد بحد ذاته خطوة هامة للأمام (كانات، 2014).

ومن جهة أخرى تقوم السياسة الخارجية تجاه البوسنة والهرسك على دعم وحدة أراضيها واحترام تركيبتها العرقية والثقافية المتنوعة، وتسير سياسة أحمد أوغلو تجاه البوسنة والهرسك وفق ثلاثة مستويات، الأول يتعلق بالمستوى المحلي ويهدف إلى تعزيز الحوار بين الجماعات العرقية الأساسية بالبلاد، أما الثاني فهو المستوى الإقليمي، حيث يحاول أوغلو أن يقرب ما بين جيران البوسنة والهرسك صربيا وكرواتيا لكي يتمكنوا جميعاً من حل مشاكلهم القائمة، ويتمثل المستوى الثالث في الحشد التركي لتأييد البوسنة والهرسك في الهيئات الدولية (توربدار، 2015).

كما تعدّ قضية نزاع كوسوفو من أكثر القضايا المعنية بها تركيا لعدد من الاعتبارات، أهمها: الشعور العارم داخل تركيا المؤيد للمسلمين في كوسوفو وفي ألبانيا، ووجود أعداد كبيرة من ألبان البلقان، ومن كوسوفو في تركيا جراء حملات التهجير التي قامت بها سلطات بلغراد، كما ينظر أبناء كوسوفو وسائر أتراك البلقان ومسلمو المنطقة إلى تركيا أنها دولة إقليمية عظمى لذا تابعت الجمهورية التركية الصراع الدائر بين صربيا وكوسوفو باهتمام كبير لما له من تداعيات على السياسة الداخلية والخارجية لتركيا، مما تطلب أن تتعامل تركيا بحذر مع قضية الاستقلال التي تسعى لها كوسوفو لأنها لم ترغب أن تظهر أنها من أقوى داعمي كوسوفو، فعلى سبيل المثال لم تدلِ تركيا برأيها لصالح كوسوفو في محكمة العدل الدولية، عندما قدمت صربيا استفساراً في عام 2009 بشأن إذا ما كان إعلان كوسوفو لاستقلالها يتوافق مع القانون الدولي أم لا، ولكن بعدما اعترفت محكمة العدل الدولية بشرعية استقلال كوسوفو بتاريخ 2010/7/22، تغير الموقف الرسمي التركي لصالح كوسوفو حيث كانت من أوائل الدول التي اعترفت بها وسعت إلى تأمين اعتراف الدول الإسلامية الأخرى (توربدار، 2015).

أما في الجانب الآخر فقد كان هناك علاقة عداء تاريخي بين تركيا وصربيا إثر فتح العثمانيين البلقان في القرن الرابع عشر إذ قضوا على الكيانات الصربية التي ورثت الإمبراطورية الصربية، أما بشأن الواقع العدائي القريب فكان في آذار عام 1999، حيث شاركت تركيا مع حلف الأطلسي في الحرب ضد صربيا التي انتهت بإخراج القوات الصربية من كوسوفو (صحيفة الغد، 2009)، إلا أن هذا العداء سرعان ما تحول إلى علاقة صداقة على أثر ما قام به أحمد داود أوغلو بعد تسلمه الخارجية التركية والإعلان خلال زيارته إلى بلغراد في عام 2009 بأن تركيا وصربيا أصدقاء، وكان داود أوغلو بهذه الزيارة يمهد لزيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى بلغراد والتي تضمنت الزيارة الرغبة بالارتقاء بالعلاقات إلى مستوى التعاون الإستراتيجي (الأرناؤط، 2010)، وقد صرح رئيس الوزراء الصربي أثناء زيارته لتركيا في عام 2011 بأن العلاقات الجيدة بين صربيا وتركيا هي حجر الأساس للاستقرار في البلقان (توربدار، 2015).

وخلاصة القول إن الأهمية الجيوسياسية متعددة الجوانب للدولة التركية هي التي رسمت إلى حد بعيد سلوكها في سياستها الخارجية، فالوضع الجيوسياسي لا يمتلك أهميته وقيمته كقوة مؤثرة للدولة إلا في حال كان هناك استغلال أمثل في سياسته الخارجية، وبوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، أدرك أهمية الموقع المتميز للدولة الذي يحكمها بتوسطها قارات العالم الثلاث الأوروبية والأسيوية والإفريقية، وفق رؤية في صياغة علاقاتها الخارجية في تجاوز فكرة الجسر لتكون تركيا مركزاً إقليمياً ودولياً، إضافة إلى ميزتها في السيطرة على ممرات الملاحة العالمية التي تربط بين هذه القارات، مستغلين العامل الجيوسياسي كأداة تأثير إقليمية ودولية، من خلال دينامكية في سلوكها الخارجي وتوزيعه على مختلف القارات المحيطة.

**الخاتمة**

لقد انطلقت الدراسة من أنَّ الموقع الجغرافي يُعد عاملاً مؤثراً من عوامل توجيه السياسة الخارجية، وحاولت تحليل مدى تأثير الموقع الجغرافي للدولة التركية (متغيراً مستقلاً) على السياسة الخارجية التركية (متغيراً تابعاً) خلال فترة الدراسة من عام 2002 الى عام 2015.

وقد حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات واختبار الفرضيات التي انطلقت منها وتوصلت إلى النتائج التالية.

1) رغم العوامل المتعددة التي تسهم في تحديد السلوك الخارجي للدولة، إلا أن الموقع الجغرافي يُعد من أهمها وأكثرها

تأثيراً، فهو يعمل على تحديد المجال الحيوي للدولة، ويوجه السياسة الخارجية الوجهه التي تمكن الدولة من تأمين مصالحها.

2) تم إثبات صحة الفرضية الأول لهذه الدراسة من خلال وجود علاقة ارتباطيه إيجابية بين الموقع الجغرافي الجيوسياسي ونشاط سياستها الخارجية، حيث عمل الحزب الحاكم التركي على استثمار الموقع الجغرافي المتميز من أجل نشاط وتعدد أبعاد السياسة الخارجية التركية، فشكلت نهاية التبعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت العلاقة قائمة على المصالح المتبادلة، كما ألقت الحقائق الجغرافية بظلالها على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مما دفع الحزب الحاكم إلى تحقيق العديد من الإصلاحات، وقامت الرؤية للسياسة الخارجية الجديدة على الاتجاه نحو الشرق رغم التناقضات الأيدلوجية الموجود فيه (الوطن العربي، إيران اسرائيل)، لإحداث نوع من التوازن في علاقاتها مع التوجهات المتناقضة في الشرق الأوسط وعملت على كسر حاجز العزلة تجاه الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى والقوقاز ودول البلقان.

3) تم إثبات صحة الفرضية الثانية، حيث حقق حزب العدالة والتنمية رؤيته فسياسته الخارجية الطموحة والفاعلة والتي ارتكزت على نقاط قوة كان أبرزها الموقع الجغرافي، فعمل على تمكين تركيا من أداء أدوار جديدة في محيطها الإقليمي، التي اتسمت بالنشاط والدينامكية، والقائمة على عمق استراتيجي، يسعى لأن تصبح تركيا مركزاً اقليماً وأن تتجاوز فكرة الجسر للعب أدوار تختلف عن الأدوار التي قامت بها في السابق، فسعت إلى حل المشكلات العالقة مع دول الجوار، إلا أنه حدثت بعض التوترات فرضتها عليها المصلحة الوطنية العليا، فتوترت العلاقة مع إسرائيل على أثر العدوان الإسرائيلي على لبنان وقطاع غزة وظهر ذلك في تصريحات صناع القرار التركي، وشكلت ثورات الربيع العربي اختبارا صعباً للسياسة الخارجية التركية، فانحازت إلى ثورات الشعوب ضد الأنظمة، كما انقطعت العلاقة مع سوريا على أثر تعامل النظام العنيف مع المتظاهرين بينما ما زال هناك نوع في البرود في العلاقة تجاه كل من ارمينيا واليونان وصربيا.

4) أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة والتي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الموقع البحري التركي وأهميتها الاستراتيجية وفعالية سياستها الخارجية، حيث أضفى موقع تركيا البحري قوة إضافية وجعلها محط اهتمام القوى الإقليمية الدولية، فمثَّلت المضائق التي تسيطر عليها تركيا أهمية جيوسياسية واستراتيجية جعلت الدولة تبقى بحاجة إلى صداقة تركيا، وزاد اتساع المجال الحيوي التركي نظراً لاتصالها مع العالم الخارجي من الجهات الثلاث البحرية التي تطل عليها تركيا.

5) يسعى حزب العدالة والتنمية من خلال سياسته الخارجية الجديد إلى تجاوز أخطاء الماضي بما مثلته من سياسة العزلة نحو العالم العربي والإسلامي والتبعية، للغرب دون استحضار مصادر القوة التركية المتعددة ومن أهمها موقعها الجغرافي.

## المصادر والمراجع


أكشي، م (2010)، في آسيا الوسطى والقوقاز تامين لجسور الطاقة، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت

الانارؤط، م (2010)، من ينزعج لتطور العلاقات بين تركيا وصربيا، جريدة المستقبل، بتاريخ 2010/2/27، العدد 1943.

أوغلو، أ (2011)، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها على الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر وطارق عبدالجليل، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت.

أوغور، ح (2010)، تركيا وإيران البعد عن حافة الصدام، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت

أوكتم، ك (2016)، الرؤية التركية: المواقف والسياسات إزاء الربيع العربي، معهد العربية للدراسات، على الرابط التالي: http://studies.alarabiya.net/files

تائب، م (2015)، الصين وإيران وتركيا، اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى، موقع الجزيرة نت، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6976e5ef-9f4a-4baf-ab68-ef902a45708e

توربدار، أ (2015) النشاط التركي الجديد في غرب البلقان "الطموحات والعوائق"، مجلة الرؤية التركية على الموقع الالكتروني التالي: rouyaturkiyyah.com.pm10.59

جريدة الغد الاردنية، تاريخ 2009/10/30

جريدة المستقبل، العدد 1637 بتاريخ 2004/7/6.

جريدة المستقبل، العدد 4327 بتاريخ 2010/2/19.

جول، م (2013)، التجربة النهضوية التركية– كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى النهوض، مركز أنماء للبحوث والدراسات، بيروت، الطبعة والأولى.

حسن، ي (2006)، تركيا البحث عن المستقبل، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى.

خاطر، ن (2010)، الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، الطبعة الأولى، الجتادرية للنشر والتوزيع، عمان.

خليل، م (2016)، تركيا وثورات الربيع العربي، مركز الأهرام للدراسات

السياسية والإستراتيجية على الرابط التالي: http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86.
الدسوقي، م (2010)، اقتصاديات جمهورية تركيا في الألفية الثالثة، الإسماعيلية.
دويكات، ق (2002)، الجغرافيا السياسية، الطبعة الأولى، دائرة المكتبة الوطنية، عمان.
رؤية تركية، (2015)، دراسات عصر ذهبي للعلاقات: تركيا وغرب البلقان خلال عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة الرؤية التركية، على الموقع الالكتروني التالي: http://rouyaturkiyyah.com/
الزوكة، م (2000)، جغرافية العالم الإسلامي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية.
السرحان، ص (2013)، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية– العربية 2002–2011، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2.
السعيد، س (2006)، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية، مجلة الفكر، العدد العاشر، 2006.
السعيدي، ع (2014)، الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، (2002–2013) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
سليم، م (1989)، تحليل السياسية الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.
السماك، م (1998)، الجغرافيا السياسية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن.
السنوسي، م (2010)، تركيا ما بعد أسطول الحرية، مجلة البيان، العدد 279.
سيليريبه، م (1988)، الجغرافية السياسية والجغرافية الإستراتيجية، ترجمة أحمد عبد الكريم، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ط1.
الضميري، ع (2002)، تركيا والشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
طاهر، ر (2016)، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، مجلة رؤية التركية، على الرابط التالي http://rouyaturkiyyah.com
طشطوش، ه (2010)، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك، اربد.
طشوش، ع (2010)، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك، اربد.
عبد الرحمن، ح (1998)، علم السياسة التحولات الجغرافية والإشكالية المنهجية، حمدي عبد الرحمن (محرر) المنهج في العلوم السياسية، ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، منشورات جامعة آل البيت، عمان.
عبد العاطي، م (2009)، تركيا بين الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت.
عبد القادر، ف (2009)، نظرية السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، عمان.
عبد اللطيف، ن (2008)، التنافس الدولي التركي على إقليم البلقان بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 37.
العبيدي، م (2012)، سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز، نشرت هذه الدراسة في الراصد الإقليمي مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصول، العدد 55 على الرابط التالي: http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?details=71
العرب، م (2004)، تركيا العلاقات الإيرانية التركية الدوافع والمنافع، مجلة دورية مختارات إيرانية، العدد 51، على الرابط التالي: http://albainah.net/index.aspx?function=Item&id=4386&lang
العزاوي، س (2014)، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان.
غانم، إ (2010)، جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت
الغول، ي (2011)، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر، غزة.
فلانجان، س (2011)، أولويات خاطئة، التقييمات التركية للقوة العسكرية، سلسلة ترجمات الزيتونة (69)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، بيروت.
فولد، ج (2009)، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، دراسة مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الطبعة الأولى.
القدرة، م (2013)، تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007_2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
كانات، ك (2014)، كيف يبدو مستقبل العلاقات التركية اليونانية، جريدة المستقبل بوست، 2014/12/11، على الرابط التالي http://www.noonpost.net/content/4660
كولودج، ر (2004)، تقرير حالة سكان العالم 2014 المراهقون والشباب وتغيير صورة المستقبل، صندوق الأمم المتحدة للإسكان.
الكيلاني، ه (1996)، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى.
ليتيم، ف (2010)، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مجلة المفكر، العدد الخامس.
ماريديني، ن (2010)، تركيا: موقع وادوار، مجلة شؤون الأوسط، عدد 123.
مجموعة مؤلفين (2012)، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت.
محفوظ، ع (2012)، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير، الطبعة الاولى، المركز العربي للابحاث والدراسة السياسات، بيروت.

محلي، ح (2004)، العلاقات التركية اليونانية من العداء الى القرابة، جريدة المستقبل، العدد 1637.
محمود، ح (2014)، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
مخلف، ه (1992)، أهمية الموقع الجغرافي، في حياة الكيانات السياسية (الدول) دراسة تطبيقية على تركيا، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد 16.
مقدم، آ (2013)، العلاقات التركية الإيرانية: أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/20135911383 7501211.htm.
مقلد، إ (1991)، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
ميرال، ز، وباريس، ج (2010)، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
نور الدين، م (1997)، تركيا في الزمن المتحول _قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت.
نور الدين، م (2004)، تركيا والاتحاد الأوروبي: مسألة الهوية والرهانات، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116.
النيال، ع (2013)، تركيا وخياراتها الإستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، لبنان، العدد 145.
هارون، ع (2003)، أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة.
الهيتي، ص (2000)، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا.
يونس، م (1991)، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، جامعة ناصر.
Brzezinsk, Zbigniew (1997) The Grand Chessboard American Primacy and Its-Geostrategic Imperatives, New York, Basic Books.
Carlsnsea, Water (1980) The concept of foreign policy Actions in comparative analysis, co- operation and conflict 15.
Celik, Yasemin (1999) Contemporary Turkish foreign policy, Paraeger, London.
Uzun, Berna (2009) Turkish-Israeli Relations in the Shadow of AKP Populism, Tel Aviv Notes, Israel.
Soner R. Gagapaty (1990) Where goes the us- Turkish relationship, op. cit.
Ihsan Gurkan (1993) Turkish-Israeli relation and the middle East peace process, Turkish Review of middle east stadies,
Ozcan mesut, (2008) Harmonizing foreign policy: Turkey The EU and the middle East, Burlington,VT.

## The Impact of the Geographical Location of Turkey on its International Relations

***Yousef A. Alkhazalah****

## ABSTRACT

The study highlighted the impact of the location of Turkey on its international relations during 2002-2015. The location is considered as an independent variable while the foreign policies as dependent one, assuming that the relation is affected by the location. The main question f the paper what is the limit of the influence of the location on the foreign policies? In addition to other questions that were answered in this discussion. The study followed the morphological and the functional approaches. It concluded that the lo

Geographical location has a strong direct influence on the foreign policies especially in the case of Turkey as it has an important unique position.

**Keywords**: Turkey's Foreign Policies, Geopolitical Position, Ending Problems Policy, Turkey.

* Hashemite University, Jordan. Received on 4/9/2016 and Accepted for Publication on 24/10/2016.